جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

((آراء ابن الباذش الأندلسي المتوفى سنة٥٢٨هـ في علم الصرف جمعا ودراسة))

الدكتورة

سحر السيد مصطفى خطاب

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج
والأستاذ المساعد في كلية العلوم والآداب بجامعة نجران

العدد الثالث والعشرون
للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م
الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي
بجامعة نجران بالمملكة العربية السعودية ورقمه : NU/SHED/16/13

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

(**آراء ابن الباذش الأندلسي المتوفى سنة٥٢٨هـ في علم الصرف جمعا ودراسة**)

يتناول هذا البحث عالما من علماء الأندلس ودراسة آرائه الصرفية ،وهو أبو الحسن بن الباذش الأندلسي المتوفى سنة ٥٢٨هـ ،والذي يعد علما من أعلام اللغة والنحو في بلاد الأندلس في القرنين الخامس و السادس الهجريين .

وسأتناول في هذا البحث أبا الحسن بن الباذش من الناحية الصرفية تجلية لدوره في هذا الميدان بما ضمنه من آراء وتوجيهات؛ إذ لم يحظ بحقه من الناحية الصرفية ، فقد كان يعالج المسائل الصرفية ويؤيد ويعارض ويرجح ويناقش ويدلي برأيه.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

بينت في المقدمة وذكرت فيها خطة البحث ومنهجه.

و تحدثت في التمهيد عن عصر ابن الباذش وحياته .

وجعلت المبحث الأول عن: اختياراته .

وجعلت المبحث الثاني عن : تعليلاته

وجعلت المبحث الثالث عن : انفراداته.

وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها ومن أهمها:

-يعد ابن الباذش إماما من أئمة النحو والصرف الكبار ،استفاد من الكم الهائل من علم المتقدمين ، وكان له أثره الذي لا ينكر في المتأخرين.

-كان لـ(ابن الباذش) موقف من آراء الصرفيين، فهو إما مؤيد أو مرجح أو راد لآراء العلماء فقد كان متابعا مقتفيا لغيره من العلماء، مما يدل على أثر من سبقه في بعض آرائه، وفي ردوده كان متصفا بأخلاق العلماء فجاءت ألفاظ ردوده في غير حدة ولا تعنيف ،كما أنه اجتهد في بعض الآراء ،مما يدل على أنه عالم له شخصيته العلمية المتميزة.

- أثبت البحث لابن الباذش سبقه وانفراده ببعض آراء كان أول من قال بها.

وبالله التوفيق

د. سحر السيد مصطفى خطاب

المدرس في قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
والأستاذ المساعد في كلية العلوم والآداب بجامعة نجران

Email: sekhtab@nu.edu.sa

Abstract

**(Views of Ibn Al-Badesh Al-Andalus,
who died in 528 AH in the science of exchange, collection and study)**

This research deals with a scientist from Andalusia and the study of his purely opinions, which is Abu Al-Hasan bin Al-Badhesh Al-Andalus who died in the year 528 AH, which is considered one of the flags of language and grammar in Andalusia in the fifth and sixth centuries AH. In this research, I will address Aba Al-Hassan bin Al-Badhesh from the morphological point of view as a manifestation of his role in this field, including the opinions and directions that he contained. The nature of the topic required that it consist of an introduction, a preliminary, three topics, and a conclusion. he explained in the introduction and mentioned the research plan and its method .In the preface, I talked about Ibn Al-Basheesh's era and life. And I made the first topic on: his choices. And I made the second topic on: His Explanations And I made the third topic on: His Unions. In the conclusion, he mentioned the most important results he reached, the most important of which are: Ibn Al-Basheesh is an imam of the great imams and grammar, who benefited from the vast amount of knowledge of the applicants, and had an undeniable effect on the later ones.- (Ibn Al-Basheesh) had a position on the opinions of the Al-Safarifis, as he was either supportive, probable, or refuted by the opinions of scholars, as he was a follower of other scholars. Sharpness and intimidation, as he strived in some opinions, which indicates that he is a scientist with a distinguished scientific personality.- The research proved that Ibn Al-Basheh had preceded him and he was alone with some opinions that he was the first to say .God bless

Dr.

Sahar El Sayed Mostafa Khattab

The teacher is in the Department of Linguistics at the College of Islamic and Arabic Studies and the Assistant Professor at the Faculty of Arts and Sciences at the University of Najran

Email: sekhtab@nu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على أشرف الأنام سيدنا محمد وعلى آله الكرام وصحابته الأخيار ،ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد..

فقد استطاع الأندلسيون أن يحدثوا في النحو والصرف آثاراً جمة من فضل تحقيق وكمال توضيح واستدراك وترجيح، كما استطاعوا أن يكونوا لهم منهجا في البحث له خصائصه ومميزاته، وكان لهم من جميع ذلك ما عرف لهم فيما بعد بالمذهب الأندلسي.

فكانوا يعدون النحو أصلاً من أصول ثقافتهم وكان العالم عندهم لا تكون له قيمة فى نظرهم إلا إذا كان بارعا في علم النحو ،يقول صاحب نفح الطيب: "وهم – أي في الأندلس – كثير، والبحث فيه (أي في النحو) وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء"(١).

وكان من هؤلاء الأندلسيين أبو الحسن بن الباذش ،والذي يعد علما من أعلام اللغة والنحو في بلاد الأندلس في القرنين الخامس و السادس الهجريين .

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ٢٢١/١ ، تحقيق : د إحسان عباس ،دار صادر –بيروت.

وسأتناول في هذا البحث أبا الحسن بن الباذش من الناحية الصرفية تجلية لدوره في هذا الميدان بما ضمنه من آراء وتوجيهات؛ إذ لم يحظ بحقه من الناحية الصرفية ،فقد كان يعالج المسائل الصرفية ويؤيد ويعارض ويرجح ويناقش ويدلي برأيه.

لذا رأيت جمع آرائه وأقواله الصرفية ودراستها لتعريف الباحثين به وبجهوده في هذا الميدان ،وقد سبق أن جمع الدكتور شريف عبد الكريم النجار آراءه النحوية ونشرها بمجلة جامعة أم القرى بالعدد الثالث والعشرين لسنة ٢٠٠١م.

وهذا البحث يتضمن آراءه التصريفية التي وصلت إلينا عن طريق ابنه أبو جعفر- صاحب كتاب الإقناع في القراءات - أو تناقلتها كتب الصرف وأمهات الكتب من بعده ومن هذه الآراء ما انفرد به مما يدل على نضوج فكره واستقلالية رأيه ورفضه أن يكون مقلدا فيما يذهب إليه، ومنها ما وافق فيها غيره من الصرفيين تحريا للصواب.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

بينت في المقدمة وذكرت فيها خطة البحث ومنهجه.

و تحدثت في التمهيد عن عصر ابن الباذش وحياته .

وجعلت المبحث الأول عن: اختياراته .

وجعلت المبحث الثاني عن :تعليلاته

وجعلت المبحث الثالث عن :انفراداته.

وكان منهجي في ذلك أن أضع كل رأي من آرائه على شكل مسألة قائمة بذاتها ، وأضع عنوانا لكل رأي، وجعلت هذا العنوان هو رأي ابن الباذش ، فالذي يقرأ العنوان يطلع على فكره الصرفي، وقدمت للمسألة ذاكرة آراء العلماء ثم عرضت رأي ابن الباذش وحجته إن وجدت ،وذلك بالإتيان بنصوص من أمهات الكتب التي تنص على نسبة هذا الرأي له، وعمدت في نهاية كل مسألة أن أبين قيمة هذا الرأي قوة أو ضعفا ، مرجحة ما يستحق الترجيح داعمة ذلك بالدليل ما أمكن.

وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها.

أسأل الله سبحانه الإخلاص والقبول ،وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه وسلم تسليما كثيرا .

تمهيد :

أولا : عصره

شهد ابن الباذش عصرين من عصور الأندلس ،عصر دولة الطوائف (٤٠٠-٤٩٣هـ) وعصر دول المرابطين (٤٩٣-٥٤١هـ) ،أما في عصر ملوك الطوائف فقد شهدت الأندلس نهضة فكرية لم تبلغها الأندلس في غيرها من العصور ؛إذ اهتم كل ملك بإمارته وراح ينافس بها إمارات الملوك الآخرين ،فكل يدعو إلى قصره الشعراء والكتاب والعلماء فازدانت القصور بهم ،وقدروا حق التقدير وتنافس الأمراء في إكرامهم فازدهرت بذلك الحياة العلمية والأدبية ،ومن أشهر هذه الدويلات التي ظهرت دولة بني جوهرة بقرطبة ودولة بني عباد بإشبيليه ودولة بني الأفطس ببطليوس ودولة بني ذي النون بطليطلة.(١)

وقد شهد هذا العصر نشاطا لغويا كبيرا ،فقد ظهرت فيه ما تسمى بمدرسة النحو علي يدي أبي علي القالي ،وعرفت بعد ذلك أجيالا من النحاة واللغويين منهم ابن سيدة والأعلم الشنتمري.

وأما الفترة الثاني وهي عصر دولة المرابطين في عهد حكم يوسف بن محمد بن تاشفين (٥٠٠-٥٣٧هـ)،فقد كانت دولة مجاهدة استطاعت نشر رايات الإسلام في ربوع السودان الغربي ونشرت الثقافة الإسلامية بين تلك القبائل البربرية المتخلفة وناصبت الممالك المسيحية في أسبانيا العداء وتصدت لعداوتهم(٢) ، وعرف عن هذا العصر أنه عصر الفقهاء ،وبينما كان المرابطون

---

(١) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامى ٦٧/٤، د.أحمد شلبى ــ مكتبة النهضة ،١٩٨٤م.،و دولة الإسلام في الأندلس ص ١٠٧ – ١٤٤ لمحمد عبد الله عنان ،مكتبة الخانجي – القاهرة ،الطبعة الرابعة(١٤١٧ ــ ١٩٩٧م)

(٢) التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والاندلس في عصر المرابطين ،حمدي عبد المنعم محمد حسين ص٧٥ دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧.

ماضيين في جهادهم ضد النصاري في الأندلس قامت عليهم ثورة المصامدة يقودهم فيها محمد بن تومرت منشئ دولة الموحدين وحال بينهم وبين إتمام رسالتهم ،ومن ذلك الحين بدأت الأندلس في التقهقر وأرضها في التناقض ،وفي عصر المرابطين ذاع صيت ابن الباذش وأصبح إماما وأمت جماعات الطلاب مجالسه حتى لقب بالأستاذ.(١)

ثانيا: حياته

نسبه:

هو علي بن أحمد بن خلف أبو الحسن الباذش الأنصاري الغرناطي ، ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة بغرناطة، وأبوه جياني الأصل (٢).

شيوخه:

جمع أبو جعفر بن الباذش(٣) شيوخ والده في كتاب ،وهذا يدل على كثرة من اتصل بهم من الأئمة ، منهم:

أبو بكر القيسي المصحفي المتوفى سنة ٤٨١هـ وأبو مروان بن السراج المتوفى سنة ٤٨٩هـ،و أبو علي الغساني المتوفي سنة ٤٩٨هـ ، وأبو علي الصدفي المتوفى سنة ٥١٤هـ .(٤)

---

(١) ينظر: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والاندلس في عصر المرابطين ص٤٠٠

(٢) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي المتوفى سنة ٥٩٩هـ ص٥٤٦،تحقيق إبراهيم الإبياري ،الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩٨م،دار الكتاب المصري- القاهرة

(٣) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدوواين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف لأبي بكر بن خير بن خليفة الإشبيلي ص٤٣٧،طبع في مدينة سرقسطة ١٨٩٣م.

(٤) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)١٠٧/٢.تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة

تلاميذه

لقد ترك ابن الباذش وراءه تراثاً ضخماً وثروة من العلم والأدب انتفع بها طلاب العلم والمعرفة ومن هؤلاء ابن الأبرش خلف بن يوسف المتوفى سنة ٥٣٢هـ وولده أبو جعفر بن الباذش المتوفى سنة ٥٤٠هـ وابن أبي الخصال المتوفى سنة ٥٤٠هـ،وعلي بن إبراهيم الفزاري المتوفى سنة ٥٥٧هـ، وابن بشكوال المتوفى سنة ٥٧٨هـ .[١]

مؤلفاته:[٢]

لقد كثرت مؤلفات ابن الباذش – رحمه الله – ، وهذا يدل دلالة صادقة على غزارة علمه وعبقريته ، فابن الباذش من جملة أولئك الأفذاذ الذين ألفوا وحققوا ، كما تدل مصنفاته الكثيرة على ذلك .

وهذه أهم مؤلفاته:

- شرح كتاب سيبويه.
- شرح الأصول لابن السراج.
- شرح المقتضب من كلام العرب.
- شرح الجمل للزجاجي.
- شرح الإيضاح للفارسي .
- شرح الكافي لأبي جعفر النحاس.[٣]

---

(١) ينظر: الديباج المذهب٢/١٠٧، والأعلام ٤/٢٥٥.

(٢) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)١/٦٩٦، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١،والأعلام ٤/٢٥٥.

(٣) ينظر: الديباج المذهب٢/١٠٧، والأعلام ٤/٢٥٥.

ثناء العلماء عليه:

كان ابن الباذش من المحققين البصراء بضروب القراءات والآداب عارفا بالحديث ورجاله ،ذا ورع وديانة وإتقان وشهرة ،تصدر للإقراء والنحو بغرناطة فأكثروا عنه[١] ،وصفه ابنه بقوله:" وحق على من أوتي بسطة في اللسان وبوئ ذروة الإحسان وأخذ عن النقاب الماهر والشهاب الزاهد أستاذ الأستاذين وجهبذ الجهابذة الناقدين أبي الحسن علي بن أحمد رضي الله عنه بقية الأعلام وذخيرة الأيام."[٢]

ووصفه ابن بشكوال بقوله: "وكان من أهل المعرفة بالآداب واللغات والتقدم في علم القراءات والضبط للروايات ،وكان حسن الحظ جيد التقييد له مشاركة في الحديث ومعرفة بأسماء رجاله ونقلته ،وكان من أهل الرواية والإتقان والدراية مع الدين والفضل."[٣]

كما أنه وصف بأنه من أحفظ الناس لكتاب سيبويه وأرفقهم به.[٤]

وفاته:

مات في المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة عن بضع وثمانين سنة رحمه الله تعالي.[٥]

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب (المتوفى: ٧٧٦هـ)،٧٨/٤،دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ

(٢) الإقناع ٣١/١.

(٣) الصلة لابن بشكوال ٦١٨/٦،تحقيق إبراهيم الأبياري ،دار الكتاب المصري ،الطبعة الأولى ١٤١٠-١٩٨٩م.

(٤) بغية الملتمس ص ٥٤٦.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ ٤٦٠/١،عني به برجستراسر، دار الكتب العلمية.

المبحث الأول: اختياراته

المسألة الأولى

وزن "عيسى" فِعْلى

عِيسَى: اسْمٌ أَعجميٌّ علمٌ لَا يُصْرَفُ للعجمة والعلميّة ،وذهب سيبويه إلى أن وزنه: فِعْلَى، والياءُ فيه مُلْحَقَةٌ ببنات الأربعة، بمنزلة ياء مِعْزَى، قال:" وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، أخبرني بذلك من أثق به، موسى "مُفْعَل"، وعيسى فِعْلَى؛ والياء فيه[١] ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى، وموسى الحديد مفعل، ولو سميت بها رجلا لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة معزى إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة."[٢]

قال الزجاج :"فأما عيسى إذا لم تجعله أعجميا فتقديره "فِعْلى" ، والألف فيه للإلحاق ،واشتقاقه من شيئين ،أحدهما :العيس ،وهو ماء الفحل ، ويصلح أن يكون من "عاس" يعُوس ،إذا قام بالشيء ،والاسم :العياسة ، فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها."[٣]

ووافقهما أبو علِيٍّ الفارسي ،قال:" وليست للتَّأْنيث، كالَّتي فِي ذِكْرَى، بدلالة صرفهِم له في النّكرة. "[٤]

---

(١) يعني بِالْياء الْألفَ، سماها ياءً لكتَابتهم إِياها ياءً.

(٢) الكتاب ٣/٢١٣.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣١،ولسان العرب "عيس"٤/٣١٩٠.

(٤) المقتصد في شرح التكملة ص ١٢١٠والمحكم والمحيط الأعظم ٢/١٥٨،١٥٩.

وذهب عثمان بن سعيد الصَّيْرَفِيُّ[١] وغيره[٢] إلى أن وزنه "فِعْلَلٌ"، فالألف عندهم أصيلة بمعنى أنها منقلبة عن أصل.[٣]

وَرَدَّ ذلك أبو الحسن بنُ البَاذشِ بأَن الياء والواو لا يكونان أصلا في بنات الأربعة.

قال ابن الباذش:"قال أبي –رضي الله عنه: ولا يكون عيسى "فِعْلَل" كما يقول عثمان بن سعيد وغيره من المقرئين؛ لأن الياء والواو يكونان أصلا في بنات الأربعة، وإنما أرادوا "فِعْلى" فلم يُحصِّلوا، وهذه الأسماء أعجمية، وكل أعجمي استعمله العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذي يتكلمون في العربي"[٤]

ورد ابن الباذش صحيح لأن هذه الأسماء أعجميَّة، وكل أعجمي استعملته العربُ، فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الّذي يتكلمون في العربي، فَعِيسَى من هذا الباب.[٥]

وفي ذلك يقول الجرجاني:" والقول في هذه الأسماء الأعجمية الأعلام ليس له حظ فيها ، واذا مثل شيء منها فالمقصود انهم بعد نقلهم لها إلى

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني الأموي، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، أخذ القراءات عن خلف بن إبراهيم وغيره، ينظر: غاية النهاية ٥٠٣/١.

(٢) اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)،٢٦٣/٢،تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

(٣) البحر المحيط ٤٧٧/١.والدر المصون ٤٩٤/١ واللباب في علوم الكتاب٢٦٣/٢.

(٤) الإقناع٢٩٩/١.

(٥) البحر المحيط ٤٧٧/١.والدر المصون ٤٩٤/١.

كلامهم يعتقدون فيه أنه بمنزلة ما يكون لهم من الامثلة فيجعلون موسى مُفْعَلا وعيسى فِعْلى بمنزلة معزى ،ولذلك قال صاحب الكتاب ان الهمزة في (اسماعيل) غير زائدة ، فليس هذا الحكم ، لأجل ان لهذا الاسم اصلا في تركيبهم ، وانما المعنى أنه اذا نقل الى كلامهم وجب أن يعتقد ذلك فيه فكما أن (إصطبلا) مثل وقيل : أنه (فعلل) مثل (جردحل) وان لم يكن له اشتقاق كذلك يجوز ان يقال : في (موسى وعيسى) فعلى ومفعل ، وان لم يكن ذلك مما له أصل في الاشتقاق لانهم نقلوه الى كلامهم ، فكما غيروا حروفه كذلك يجوز أن يعتقدوا في بعضه الأصل وفي بعضها الزيادة ، لو كان هذا خطأ من النحويين لوجب أن لا يمثل نحو (إصطبل) لأنه ليس بمشتق من شيء وهذا ظاهر الخلل."[١]

(١) المقتصد في شرح التكملة ص١٢١٠.

المسألة الثانية : وزن "أَنّى": أَفْعَل

ذكر الصرفيون أن إدراج الهمزة ضمن أحرف الزيادة كونها تشبه حروف العلة من جهة كثرة تغييرها بالتسهيل والحذف والبدل [١]

ومن الكلمات التي اختلف العلماء في عد الهمزة فيها من حروف الزيادة أم لا "أَنّى"

وقد اتفقوا على عدها ظرفا من الظروف التي يجازى بها ،ونص سيبويه [٢]على أنها من الظروف المكانية ،وتابعه ابن يعيش ،قال:" وأما "أنى" فظرف مكان يستفهم بها كـ"اين" ،قال الله تعالى: "أنى لك ذلك"، أي من أين لك هذا.[٣]

ومن النحاة ممن اكتفى بعدها من الظروف من غير تحديد لنوع الظرف[٤] ،وهناك من اكتفى بإيراد المثال للدلالة على الظرفية المكانية ،ولم ينص على ذلك صراحة [٥] ،واكتفى ابن عصفور بعدها من أدوات الشرط من غير إشارة إلى نوعها .

وذهب صدر الأفاضل [٦] إلى إنها ظرف زمان ،وتابعه السمين الحلبي.[٧]

---

(١) الممتع ٢٠٨/١،وينظر شرح المفصل ٣١٥/٥،وشرح الملوكي ص١٠٢.
(٢) الكتاب ٢٣٥/٤.
(٣) ينظر: شرح المفصل ١١٠/٤،والمقتصد في شرح التكملة ١١١٢/٢،وهمع الهوامع ٤٥٠/٢.
(٤) المقتضب ٤٦/٢،والأصول ١٥٩/٢.
(٥) ينظر: حروف المعاني للزجاجي "ص٦١حققه د على توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة ، واللمع ص ٢٢٧،والمقتصدفي شر التكملة ١١١٢/٢
(٦) ترشيح العلل ص٢٥٤.
(٧) ينظر: الدر المصون ٥٤٥/١.

وتأتي لعدة معان منها أن تكون بمعنى كيف ومنه قوله تعالى: "فأتوا حرثكم أنى شئتم "[١]، وبمعنى أين ، ومنه قول الشاعر :

فأصْبَحْتَ أنى تأتِها تَلْتَبِس بها كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجلَيْك شاجِرُ [٢]

وبمعنى "متى" وإليه ذهب السيوطي[٣] في قوله تعالى :"فأتوا حرثكم أنى شئتم"، واشترط الرضي لمجيء "أنى" بمعنى متى وكيف أن يأتي بعده فعل[٤] ، ولعل اشتراطه بني على الكثرة وليس على وجه القطع.

واختلفوا في وزنها فقيل: فَعْلَى وإليه ذهب الأهوازي واختاره ابن مجاهد.[٥]

واستدلوا لذلك بإمالة حمزة والكسائي لها [٦]،قال سيبويه:" ولكنهم يميلون في "أنى" لأن "أنى" تكون مثل " أين" كخلفك، وإنما هو اسم صار ظرفا فقرب من عطشى.[٧]

وقيل:" أفعل "؛لأن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة ، قال ابن جني:" فمتى رأيت ثلاثة أحف أصولا وفي أولها همزة فاقض بزيادة الهمزة عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلا."[٨]

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠٩/٤،وحروف المعاني ص٦١.
(٢) البيت من الطويل للبيد ديوانه ص٢٢٠، والخزانة٧/ ٩١، وشرح المفصل١١٠/٤، ٤٥/٧
(٣) همع الهوامع ٤٥٠/٢.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٠٣/٣،تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ،الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
(٥) همع الهوامع ٣٨٣/٣.
(٦) المفتاح في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب القرطبي المتوفى ٤٦١ هـ ص٤٩.
(٧) الكتاب ١٣٥/٤.
(٨) سر الصناعة ١٠٧/١.

واختاره أبو الحسن بن الباذش معللا ذلك بأن زيادة الهمزة أولا عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخرا [١]

قال ابن الباذش:"قال: من أمال عن أبي عمرو أمال "أَنَّى" حيث كان؛ لأنه على وزن "فَعْلى" ،وقال لي أبي –رضي الله عنه: نحن نختار أن يكون "أنَّى" أفعل خلافا لابن مجاهد والأهوازي؛ لأن زيادة الهمزة أولا عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخرا.

ولذلك قال لي في "أروى": أفعل لا فعلى، فالوجه إمالتها لحمزة والكسائي، وبين بين لورش، وفتحها لأبي عمرو، والله أعلم.[٢],

والصحيح ما اختاره ابن الباذش ؛لأن "أنى " من الأسماء المبنية، وإمالتها شاذة من وجهين: عدم التمكن" لكونها مبنية، "وانتفاء السبب" المجوز للإمالة، لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن أن تكون منقلبة عن ياء، ولا ترجع إلى الياء، ولا قبلها كسرة، والذي سهل إمالتها نيابتها عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها.[٣]

قال مكي: "ومنه ما فيه ألف التأنيث فتمال ؛لأن التأنيث له الكسر والياء في قوله "أنى لك ومتى " وشبهه ؛ولأن الألف قد صارت رابعة فيه فهي في حكم ما أصل ألفه الياء ،وذلك نحو شتى وصرعى وسيمى وقتلى وشبهه."[٤]

---

(١) همع الهوامع ٣٨٤/٣.
(٢) الإقناع٣٠١/١
(٣) التصريح ٦٥١/٢.
(٤) الكشف ١٧٨/١.

المسألة الثالثة : ألف كلتا للتأنيث

ذهب البصريون إلى أن "كلا" اسم مفرد يفيد معنى التثنية بوزن "فِعَـل" و"كلتا" مثل ذكرى بوزن "فِعْلَى"، ويعربان إعراب المثنى ،والألف فيهما أصلية، قال سيبويه:" وسألت الخليل عمن قال :رأيت كلا أخويك ،ومررت بكلا أخويك ،ثم قال :مررت بكليهما ،فقال :جعلوه بمنزلة :عليك ولديك ."[١]

واستدلوا على ذلك بأنهما بالألف في الأحوال الثلاثة إذا أضيفا إلى الظاهر ،وليس المثنى كذلك ،وأنه لا ينطق بالواح منهما ،فلا يقال :كل، بخلاف المثنى وأن الضمير تارة يرد إليهما مفردا حملا على اللفظ وتارة يرد إليهما مثنى حملا على المعنى ،ومنه قوله تعالى :"كلتا الجنتين ءاتت أكلها" ولو كان مثنى في اللفظ لم يجز ذلك كما لا يجوز :الرجلان قام.

وذهب الكوفيون إلى أن "كلا وكلتا" مثنيان لفظا ومعنى ،وأصلهما "كُلّ" على وزن "أفعل"، فحذفت لام الكلمة وكسرت الفاء وزيت الألف في "كلا" علامة للتثنية وزيدت التاء والألف في "كلتا" علامتين للتأنيث والتثنية ووزنها "فِعَا وفِعتا"، قال الفراء:" وقوله :"كلتا الجنتين ءاتت أكلها" ولم يقل : أتت ،وذلك أن "كلتا" ثنتان لا يفرد واحدتهما ،وأصله "كُلّ" كما تقول للثلاثة : كل ،فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحدة شيء ، فجاز توحيده على مذهب كل ،وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر في "كلتا" ... وقد تفرد العرب إحدى "كلتا" ،وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها ، أنشدني بعضهم:

في كِلْتَ رِجلَيْهَا سُلامَى واحدة كلتاهما مقرونة بزائده

---

(١) الكتاب ٤١٣/٣.

يريد بكلت :كلتا [١]

وقد نص الكسائي على أن ألفها للتثنية.[٢]

واستدل الكوفيون بانقلاب ألف "كلا وكلتا" في النصب والجر إلى اليـــاء إذا أضيفتا إلى المضمر نحو :رأيت الرجلين كليهما ،ومررت بالرجلين كليهما ،ورأيت المرأتين كلتيهما ،ولو أن الألف في آخرهما كألف عصا ورحـــا لـــم تنقلب فدل على أن "كلا وكلتا" مثنى لفظا ومعنى .[٣]

وأبطل البصريون ما استدل به الكوفيون بأن البيت لا دليل فيه على أن "كلت" هنا مفرد "كلتا"؛ لأن حذف الألف ضرورة والفتحة دليل عليهـــا وإلـــى ذلك ذهب الفراء منهم ،ولو كانت "كلت" مفردة لوجب كسر التاء لأن قبلهـــا حرف جر ،وأما قلب ألفهما ياء في النصب والجر فمحمولان علـــى "لـــديك وعليك" إذ أشبهتاها في سلامة الألف مع المظهر وقلبها ياء مع المضمر.[٤]

وقد اختار ابن الباذش القول بأنها للتأنيث بدليل إمالتها ، وقد بـــين أن الكسائي يتخذ موقفين متغايرين ،فهو يري أن ألف "كلتا "ألف تثنية ويخالف بذلك البصريين الذين يقولون أن ألفها للتأنيث ،ومع ذلك يميل "كلتا" وهـــذا يدل على أن ألفها للتأنيث متفقا في ذلك مع البصريين، قال ابنه أبو جعفر:" قال لي أبي رضي الله عنه :إذا ترجح أن ":كلتا" فِعْلى، وصـــح أن الكســـائي يميل "فِعْلى" وجب أن يوقف له على "كلتا" بالإمالة اتباعا لروايته وانصـــرافا

(١) معاني القرآن ١٤٢/٢
(٢) الإقناع ٣٥١/١
(٣) ينظر: الإنصاف ٤٣٩/٢-٤٤١ اللباب ٣٩٩/١،و شرح المفصل ٥٤/١ والهمع ١٣٨/١ .
(٤) الإنصاف ٤٤٩/٢،والتذييل ٢٥٧/١.

عن مذهبه إلى مذهب البصريين ولا يلزم الجمع بين روايته ومذهبه عند من يستند إلى نظر يثق به بل تجب مخالفته فيه

قال أبو محمد مكي :ولا يجوز أن تقاس إمالتها على إمالة "كلاهما" لأن بين الألف والكسرة في "كلتا" حرفين وليس كذلك "كلاهما".(١)

وقد رده ابن الباذش بأن إمالتها للكسرة جائزة مع الحائلين كما قالوا صويق ،فأبدلوا السين صادا مع الحائلين كما أبدلوها في سيق لأن الإمالة تقريب كالبدل والساكن غير معتد به(٢)

أي أن إمالة كلتا جائزة وإن كان بين الألف والكسرة حرفان فهو نظير إبدال الصاد من السين إذا وقع بعدها أحد الأحرف الأربعة وهي: الغين، والخاء، والقاف، والطاء، سواء اتصلت هذه الأحرف بالسين أم انفصلت بحرف أو حرفين، ، فمثال ما بعد السين فيه غين: سغب، ومثال ما بعدها فيه خاء: سخر، ومثال ما بعدها فيه قاف: سقر، ومثال ما بعدها فيه طاء: سطع. فيجوز أن يقال في ذلك: صغب قال سيبويه في باب: ما تقلب فيه السين صادا : "وإنما يقولها من العرب بنو العنبر، وقالوا: صاطع في ساطع؛ لأنها في التصعد مثل القاف، وهي أولى بذا من القاف؛ لقرب المخرجين والإطباق"(٣) وصخر وصقر وصطع، هذه أمثلة ما اتصلت فيه الأحرف المذكورة بالسين، ومثال ما انفصلت فيه بحرف: أسبغ، وبحرفين: سراط، فيجوز فيهما: أصبغ وصراط، وكذا لو كان الفصل بثلاثة أحرف، نحو:

---

(١) ينظر: الاقناع ٣٥١/١،و تاريخ القراءات في المشرق والمغرب ص٢١٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٧٣/١

(٢) الإقناع ٣٥١/١.

(٣) الكتاب ٤٧٨/٤.

مسالِيخ فإنه يجوز أن يقال فيه: مصاليخ ،قال سيبويه:" : «وربما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو: مصادر، والصراط؛ لأن الطاء كالدال، والمضارعة هنا وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم: صويق، ومصاليق، فأبدلوا السين صادا.[١]

والسبب في هذا القلب أن الأحرف الأربعة المتقدمة الذكر من حروف الاستعلاء، وهذا هو المقتضي لإبدال السين قبلها صادا؛ لأن الصاد مستعلية – أيضا – فقصدوا بالإبدال: تجانس الحرفين ولو أقروا السين دون إبدال لكان في ذلك خروج من تسفل إلى تصعد، لأن السين حرف مستعل، أما إذا وقع أحد الأحرف المذكورة قبل السين فلا تبدل السين صادا؛ إذ التقدم لا تأثير له. وذلك حق نحو: قست، وطست؛ لأن الخروج من تصعد إلى تسفل أسهل من الخروج من تسفل إلى تصعد.

(١) الكتاب ٤/٤٧٨.

المسألة الرابعة : أصل "آل": أول

اختلف الصرفيون في أصل "آل" على مذهبين:

الأول :نسب إلى سيبويه أن أصله "أهل" بدليل قولهم في تصغيره "أُهَيْل"، فأبدلت الهمزة من الهاء لقرب المخرج ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفا، فصار :"آل".(١)

ونسبه ابن جني إلى الأخفش ،قال:" والذي عليه العمل كما قدمناه هو راي أبي الحسن فاعرفه"(٢)

وهو المتفق مع كتابه معاني القرآن ؛إذ يقول في باب أهل وآل :"وإنما هي همزة أبدلت مكان الهاء."(٣)

الثاني: مذهب يونس بن حبيب(٤) ووافقه الكسائي أن أصله "أول" ، فأصل الألف واو ،قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل تصغيره على "أويل"(٥)

واختار ابن الباذش هذا المذهب ،قال أبو حيان:" وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَلِفَهُ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، وَتِلْكَ الْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنْ هَاءٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِمَعْنَى الْأَهْلِ لِأَنَّ الْأَهْلَ الْقَرَابَةُ، والآل من يؤول مِنْ قَرَابَةٍ أَوْ وَلِيٍّ أَوْ مَذْهَبٍ، فَأَلِفُهُ

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٩٣/١،والممتع ٣٤٨/١،وشرح الشافية ٢٠٨/٣،والمقاصد الشافية وشرح الأشموني ١٣/١.

(٢) سر الصناعة ١٠٣/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ،تحقيق هدى محمود قراعة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م ٩٧/١.

(٤) الاقتضاب ٣٩/١،

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٤٣٨/١٥،وشرح الشافية ٢٠٨/٣،واللسان أول والمقاصد الشافية

بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ يُونُسُ: فِي تَصْغِيرِهِ أُوَيْلٌ، وَنَقَلَهُ الْكِسَائِيُّ نَصًّا عَنِ الْعَرَبِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْبَاذِشِ(١).

وهو الصحيح لأن الاشتقاق يعضده إضافة إلى تكلف القلب على المذهب الأول ،وذلك قلب الهاء همزة ثم قلب الهمزة ألفا وهذا على غير قياس، ولم يذكر سيبويه في باب البدل أَن الهاء تبدل همزة، كما ذكر أن الهمزة تبدل هاء في: هَرَقْتُ، وَهَيَا، وَهَرَحْتُ، وَهِيَّاكَ.

ومما يقويه أيضا أن معنى "آل" أشمل من معنى "أهل" ،فيدخل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله كل المؤمنين ،أما إذا كان أصل "آل" أهل فهو خاص ببني هاشم ،وقد أشار ثعلب إلى هذ الفرق ،قال الأزهري :"وروي الفراء عن الكسائي في تصغير "آل" أُوَيل" ،قال أبو العباس: فقد زالت تلك العلة ،وصار الآل والأهل أصلين لمعنيين ،فيدخل في الصلاة كل من اتبع النبي صلي الله عليه وسلم قرابة كان أو غير قرابة." (٢)

وضعف ابن القيم القول الثاني لأمور:

أحدهما: عدم الدليل عليه.

الثاني: أنه يلزم منه القلب الشاذ من غير موجب، مع مخالفة الأصل.

الثالث: أن الأهل تضاف إلى العاقل وغيره بخلاف الآل.

الرابع: أن الأهل تضاف إلى العلم والنكرة، والآل لا يضاف إلا إلى معظم من شأنه أن يؤول غيره إليه.

الخامس: أن الأهل تضاف إلى الظاهر والمضمر، أما "الآل "فإضافتها إلى المضمر قليلة شاذة.(٣)

---

(١) البحر المحيط ٣٠٤/١وينظر: والدر المصون ٣٤١/١.ومشكل إعراب القرآن ٩٣/١.
(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٤٣٨/١٥ ،واللسان آل١١٣/١.
(٣) جلاء الأفهام ص٢٠٣.

المسألة الخامسة : صيغة "فعالى" من أبنية جمع التكسير

اختلف الصرفيون في وزن "فعالى" هل هو من أبنية جموع التكسير أم أنه اسم جمع على مذهبين :

الأول: مذهب سيبويه القول بجمع "فعلان" على فعالى بالفتح إلا أنه يرى أنه ليس على القياس ؛لأن القياس في رأيه أن يكسر "فعلان" على "فِعال" نحو عجلان عجال وعطشان عطاش ،وأما تكسير "فعلان" على "فعالى" فهو محمول على نحو صحراء وصحاري وحبلى وحبالي، وقد أشار أيضا إلى جمع فعلان على "فُعالى" بالضم إلا أنه وصف ذلك بالقلة ،قال :"وقد يكسرون بعض هذا على فعالى وذلك قول بعضهم "عجالى وسكارى"[١]

وورد عن الزجاج قولان ،الأول ذكره في معانيه أن "فُعالى" بالضم هو الأصل[٢]،والثاني نسبه إليه النحاس ،قال:" قال أبو إسحاق كا يقال :سكارى ،وفَعالى هو الأصل و"فُعالى" داخلة عليها".[٣]

واختار ابن جني أن الأصل الفتح ،قال:" فأما سكارى بفتح السين فتكسير لا محالة وكأنه منحرف به عن سكارين كما قالوا :"ندمان وندامى"."[٤]

ويرى ابن الحاجب[٥] أن "فعلان" يكسر على "فعال" و "فعالى" بالفتح والضم إلا أن الضم قليل حصره في أربع كلمات ،هي " كسالى وسكارى

(١) الكتاب ٣/٦٤٥.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٨.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٦٦.
(٤) المحتسب ٢/١١٥.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢/١٧٢،١٧٣.

وعجالى وغيارى" ،وقال أيضا :"وقد جاءت أربعة اختير فيها الضم وإن كان الأصل الفتح .[١]

وكلام الصرفيين من قبله لا يفيد حصرا غير أنهم إن ذكروا وزن "فُعالى " لا يذكر غير هذه الكلمات إلا الأشمونى فإنه ذكر "غُضابى" ،وقد رجح وزن "فُعالى" في جمع نحو سكران على فَعالى".[٢]

ويرى الزمخشري أن الأصل في نحو سُكارى وغُيارى هو الفتح والضمة بدل من الفتحة ،واعترض عليه أبو حيان بقوله :"عن سُكارى وعُجالى وغُيارى وما ورد ن نحوها ليست الضمة فيه بدلا من الفتحة ،بل نص سيبويه على أنه جمع تكسير أصل كما أن "فَعالى " جمع تكسير أصل ، وإن كان لا ينقاس الضم كما ينقاس الفتح.[٣]

المذهب الثاني: نسب إلى المبرد[٤] أن"فعالى" اسم جمع وليس بجمع تكسير ،فعلى ذلك تكون الضمة في فائه أصلا ،وليست بدلا من الفتحة

ووهم الأستاذ أبو الحسن ابن الباذش فنسب إلى سيبويه أنه اسم جمع وأن سيبويه بينه في الأبنية ،وهو القياس ؛لأنه ليس بشيء لأن سيبويه لم ينص إلا على أنه تكسير وذلك أنه قال في باب الأبنية ويكون "فعالى" في الاسم نحو حبارى و سمانى وكباري ويكون صفات إلا أنه تكسير عليه

(١) شرح الشافية له ص٢١
(٢) ينظر: شرح المفصل ٦٥/٥ ،وشرح الأشموني ١٤٤/٤.
(٣) ينظر: الكتاب ٦٤٥/٣،والبحر المحيط ٢٠٠/٥
(٤) الكشاف ٣٥٢/٢،والدر المصون ٤٨٧/٥،والبحر المحيط ٦٤٩/٣،واللباب ٣٥٢/٩.

الواحد للجمع نحو عجالى وسكارى وكساري وحكى السيرافي فيه القولين ورجح أنه تكسير وأنه الذي يدل عليه كلام سيبويه.(١)

وقد نص سيبويه على أنه جمع تكسير ،قال سيبويه في حد تكسير الصفات: "وقد يكسرون بعض هذا على فعالى وذلك قول بعضهم "عجالى وسكارى"، وقال سيبويه في الأبنية أيضا: "ويكون فعالى في الاسم نحو: حبارى وسمانى ولبادى ولا يكون وصفا إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع نحو: سكارى وعجالى"

فهذان نصان من سيبويه على أنه جمع تكسير، ينفيان ما ذكره ابن الباذش.

(١) البحر المحيط ٦٤٩/٣،والمحاكمات بين أبي حيان وابن عطية ١٩١/١.ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٣٩/٤.

المسألة السادسة : حذف الثاني من الساكنين إذا التقيا

عند إرادة التخلص من الساكنين لابد من حذف أحدهما أو تحريكــه ، طلبا للخفة لأن الساكن الأول كالموقوف عليه والثاني كالمبدوء به ولا يبتدأ في اللغة العربية بساكن كما لا يوقف على متحرك

الطريقة الأولى :التحريك لالتقاء الساكنين :

لا يحذف عند التقاء الساكنين إلا ما يمكن تحريكه ،فإذا أمكن التحريك استغنى عن الحذف [١] والتحريك بالكسر هو الأصــل فــي حركــة التقــاء الساكنين عند الجمهور[٢].

قال سيبويه:" كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى ساكنان"[٣]

الطريقة الثانية: الحذف لالتقاء الساكنين

إذا لم يمكن التحريك فلا محيد عن الحذف، فإذا اجتمع حرفا علة نظر للخفي منهما فحذف[٤] ،وعند إرادة الحذف يحذف الأول من الساكنين[٥]،قال سيبويه:" ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ."[٦]

وقال ابن يعيش:" فإن كان الساكن الأول حرف مد ولين وهو أن يكون ألفا أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو واوا ساكنة قبلها ضمة حذفتها."[٧]

---

(١) ينظر: التكملة ص ٣٨.
(٢) ارتشاف الضرب١/٣٤٥.
(٣) الكتاب ٣/٥٣٢.
(٤) المسائل المنثورة ص١١٧.
(٥) المقتضب ٣/٢٢،وأمالي ابن الشجري ١/٣١٨،وشرح التسهيل١/٩٧
(٦) الكتاب ٣/٥٠٤،وينظر: التبصرة ٢/٧٢٣.
(٧) شرح المفصل ٩/١٢٢،وشرح الشافية ٢/٢١٢.

وذهب الكسائي إلى حذف الثاني منهما ،وتبعه ابن الباذش ،قال الشاطبي:" وأيضا فقد يحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة كما قال أبو الحسن بن الباذش في قراءة حمزة والكسائي(١) "يا زكريا إنا نبشرك " بالقصر بدلالة اجتماعهما على إمالة ألف التأنيث واتفاقهما على امتناع امالة هذه الألف فدل ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثاني وأن الباقي هو الأول الذي لا أصل له في الإمالة ."(٢)

وقال ابن الباذش :"وسئل أبي –رضي الله عنه– عن إمالة {زَكَرِيَّا} لحمزة والكسائي فقال: لا أعلم أحدا ممن لقيته ولا من غيره أخذ بالإمالة فيه، وإذا كان كذلك وجب القضاء بأن ألف {زَكَرِيَّا} لغير التأنيث، وأنها للمدة التي كانت في زكرياء، ثم حذفت الهمزة حذفا لاستثقالها، على حد ما حذفها البزي من قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ} وليس ذلك عندهما على لغة من قصر، إذا ثبت أن القصر لغة، وما ذكر القراء من إمالتها ألف التأنيث يتضمن عقد القياس في إمالة ما ثبت أن ألفه ألف تأنيث.(٣)

(١) –ينظر:مشكل إعراب القرآن ١٥٧/١،ومعاني الزجاج ٤٠٣/١،ومعجم القراءات ٤٨٣/١.
(٢) –المقاصد الشافية ٣٣١/٩.
(٣) –الإقناع ١٣٤/١

المسألة السابعة : نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة قبلها

ينقسم الساكن الواقع قبل الهمزة على ثلاثة أضرب[١]:

الأول: أن يكون تنوينا، نحو : (كفواً أحد)[٢] و(مبينٌ أنِ اعْبدوا الله)[٣]، ونحوه.

الثاني : أن يكون لام التعريف، نحو (الأرض)[٤] ، و(الآخرة) [٥]وشبهه.

الثالث : أن يكون سائر حروف المعجم، نحو: (من آمن) [٦]، وقد أفلح "[٧] وشبهه.

وكان ورش يحذف كل همزة في أول كلمة إذا كان قبلها ساكن، وينقل حركتها إليه، أي حركة كانت، إذا كانا من كلمتين، مالم يكن الساكن حرف مد ولين، أو ميم الجميع، وهذا إذا وصل ، وإذا وقف حقق الهمزة لابتدائه بها".[٨]

---

(١) ينظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني المتوفي سنة ٤٤٤هـ ص٣٨، عني بتصحيحه أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، ومختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار لأبي عمرو الداني ص ٥٩، تحقيق أحمد محمد عبد السميع الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

(٢) الإخلاص:٤.

(٣) نوح:٣٢.

(٤) البقرة:٢٥٥.

(٥) البقرة:٢٢

(٦) البقرة:٦٢.

(٧) المؤمنون:١.

(٨) الاقناع ٣٨٨/١والكشف٥٣٥/١ وتحبير التيسير ص٢١٧.

فأما حروف المد واللين فلا تنقل إليها الحركة، نحو: (فما آمن)[١] و(في أنفسكم) (وقوا أنفسكم) ،ولم ينقل ورش إليها الحركة لأنه حملها على الألف.

وأما ميم الجمع فمذهب ورش إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع فإنه يصلها بواو وذلك فرارا من النقل إيثارا للمد وعدل عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها الذي هو مذهبه لأنه لو أبقى الميم ساكنة لتحركت بسائر الحركات ويبقيها على حالها قبل همزة الوصل.

وذكر أبو حيان أن ممن أجاز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكن الزجاج وابن أبي العافية وإبراهيم النقاش ،وذكر أيضا أنها لغة قريش وكنانة .

قال أبو جعفر بن الباذش : وقد أجاز أبو إسحاق الزجاج نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع على وفق ما ذكر إبراهيم النقاش فقال في المعاني: "وإذا نقلت حركة الهمزة قلت: (عليهم انذرتهم)".[٢]

ولعل الذي سوغ للزجاج ومن تابعه من نقل حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها هو نقلها في أمثلة سيبويه التي ذكرها في قوله:" واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك: "من بوك و "من مُك"،و"كم بِلك" إذا أردت أن تخفف الهمزة من الأب والام والإبل.

---

(١) يونس:٨٢

(٢) الاقناع ٣٨٨/١والسبعة في القراءات ص١٤٧

وذلك بجامع أن كلا من الميم والنون يشتركان في الغنة، وإذا كان هذا في الساكن والهمزة غير المجتمعين من باب الأولى .

وقد عد ابن الباذش هذا ذهابا عن الصواب الذي عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين وذكر أن ورشا كان يحذف كل همزة في أول كلمة إذا كان قبلها ساكن وينقل حركتها إليه أي حركة كانت إذا كانت في كلمتين مالم يكن الساكن حرف مد ولين أو ميم الجمع وهذا إذا وصل .

قال ابن الباذش:"وسألت عن هذا أبا عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي فأجازه لي وقال: قرىء به في غير السبع، وكتب لي بذلك خط يده بحضرتي. وقال لي أبي رضي الله عنه: هذا ذهاب عن الصواب الذي عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين. والقول في ذلك أن ورشاً إنما ضم ميم الجمع مع الهمزة للإشعار بأنه قصد إلى أصله، من تخفيف الهمزة. ونقل حركتها إلى الساكن قبلها.[١]

وما ذكره ابن الباذش صحيح لما فيه من مخالفة لظاهرة أصيلة متواترة عن ورش وهي مد ضمة ميم الجمع حين تكون متبوعة بهمزة، كما أن رأي الزجاج ومن تابعه يعد اجتهادا لغويا لا يعتمد فيه على الوصف والسماع.

(١) الإقناع١/٣٩٢.

المسألة الثامنة : منع الروم في المفتوح

الروم من رام الشيء يرومه روما ومراما :طلبه [١] ،قال الجوهري:" روم الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مختلسة مختفاه لضرب من التخفيف وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع وهي بزنة الحركةوإن كانت مختلسة.."[٢]

وعرفه ابن هشام بقوله:" إخفاء الصوت بالحركة "[٣]

وقال الشاطبي:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ المُحَرَّكِ واقِفًا بصوتٍ خَفِيٍّ كلَّ دان تَنَوَّلا[٤]

وللعلماء فيه مذهبان :

الأول: مذهب الجمهور أن الروم يكون في الحركات الثلاث :الضم والفتح والكسر، قال سيبويه :"فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه : بالإشمام... وبأن تروم التحريك.. "،وقال أيضا :"وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة."[٥].

الثاني: نسب إلى الفراء أنه لا يجيز الروم في المفتوح إذا لم يكن منونا، قال الرضي:" وإذا لم يكن منونا نحو: رأيت الرجل واحمد فمذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ."[٦]

---

(١) لسان العرب روم١٧٨٢/٣.
(٢) الصحاح روم ١٩٣٨/٥
(٣) أوضح المسالك ٣٤٥/٤.
(٤) ينظر: إبراز المعاني ص٣٢٩
(٥)
(٦) شرح الشافية ٢٧٥/٢.

وعمم ابن هشام مذهب الفراء في الفتح دون قيد ،قال:" ويجوز في الحركات الثلاث خلافا للفراء في منعه إياه في الفتحة .[١]

وحجة أصحاب المذهب الثاني أن الفتح لا جزء له لخفته وجزؤه كله فالخفة هنا مؤدية غلى صعوبة إجراء الروم لدقته ، قال أبو حيان:" ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة لذلك لم يجزه الفراء في الفتحة ."[٢]

كما أنه لم يسمع روم المفتوح ،ووافق القراء السبعة مذهب الفراء في منع روم المفتوح ووافقهم أبو حاتم.[٣]

وعلل الشيخ خالد منعهم الروم في المفتوح بقوله:" لأنه يشبه الثوباء ،فيفضي إلى تشويه صورة الفم." [٤]

وقد رد ابن الباذش المذهب الثاني قال:" زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه لأن الروم لا يرفع حكمه حكم السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعريض فإنه يقف بالإسكان والروم [٥]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك٤/٣٤٥

(٢) ينظر: التصريح ٢/٦٢٣،والهمع٣/٣٩١،ومنهج الكوفيين في الصرف ص٥٤٢.

(٣) ينظر: التصريح ٢/٦٢٣،والهمع ٣/٣٩١،ومنهج الكوفيين في الصرف ص٥٤٢.

(٤) التصريح ٢/٦٢٣.

(٥) الهمع٣/٣٩١.

وقال أبو حيان:" ومذهب الجمهور جوازه في الفتح ،وقال أبو الحسن بن الباذش :زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه(١)

والراجح المذهب الثاني لأن الفتحة لا تقبل التبعيض فاذا خرج جزؤها خرجت جميعها ولأنها من أخف الحركات ،فهي خفيفة سريعة في النطق ،وبسبب خفائها فإذا خرج بعضها حالة الروم خرج سائرها فهي لا تكاد تخرج إلا كاملة؛ لأنها كما قلنا لا تقبل التبعيض بخلاف الضمة والكسرة فإنهما تقبلان التبعيض لثقلهما.

(١) – الارتشاف ٨٠٨/٢

المسألة التاسعة : منع الروم والإشمام في ميم الجمع

سبق أن عرّفنا الروم و أما الإشمام فمن شـــاممت فلانـــا إذا قاربتـــه وتحرفت ما عنده بالاختيار والكشف وعرفه ابن هشام بأنه الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصـــويت ،فإنمـــا يدركـــه البصـــير دون الأعمى."[١]

وقال الشيخ خالد: "حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت يسمع ،والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينمـــا بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضـــمومتين فـــيعلم أك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن ؛لأنه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو."[٢]

وقد ذكرت كتب القراءات أنه يمتنع الروم والإشمام في خمسة مواضع باتفاق الأئمة

<u>والمواضع الخمسة هي:</u>

١- ما كان ساكنا في الوصل نحو :لم يلد
٢- ما كان في الوصل متحركا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو :لا ريب
٣- هاء التأنيث نحو:" الجنة.
٤- المتحرك بحركة عارضة
٥- ميم الجمع.[٣]

---

(١) أوضح المسالك ٣٤٥/٤.
(٢) التصريح ٦٢٤/٢.
(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٧٦/٢، وشـــرح الكافيـــة الشـــافية ١٩٨٨/٤،والتبصـــرة ٧١٦/٢، والاشموني ٢٠٩/٤، ومجموعة الشافية ١٢٢/١٦٩،٢/١.

وتنقسم ميم الجمع قسمين :

الأول: أن تقع متحركة لجميع القراء وصلا نحو قوله تعالى :"وأنتم الأعلون"[١] .

الثاني: ما تحرك فيه وصلا لبعض القراء كضمها لابن كثير ونافع في قوله تعالى :"سواء عليهم ءأنذرتهم "[٢].

فإذا كان القسم الأول فلا يدخلها روم ولا إشمام ؛لأن حركتها حركة التقاء الساكنين وحركة التقاء الساكنين عارضة ،والحركة الارضة لا يدخلها روم ولا إشمام.

وإن كان القسم الثاني فلا روم ولا إشمام أيضا ؛لأن من حركها بالضم إنما حركها لأجل وصلها بالواو على ما اقتضاه أصله ،فحركتها عنده ليست بأصلية ،ولذلك إذا وقف عليها سكنها وحذف الصلة والحركة قبلها ، فلم يدخلها روم ولا إشمام ،وأما من قرأهها ساكنة وصلا فامتناعهما فيها واضح عنده[٣]، وهذا المذهب هو المشهور عند القراء.

قال الشاطبي: "ميم الجميع في المضمرات نحو :لهمُ ولكمُ وعليهمُ وعليكمُ وذلك عند من يصلها في الوصل بالواو أو بالياء فلا يجوز هنا روم ولا إشمام ولا غيره لأن الميم إنما تستعمل عند حذفِ الصلة ساكنة فصارت في الحكم كالهاء التي للتأنيث لا يصح فيها إشارة لمحركة؛ إذ ليست من

(١) ال عمران :١٣٩.

(٢) البقرة:٦.

(٣) ينظر :إبراز المعاني ٢٠٠/٢،و النشر في القراءات العشر ١٢٢/٢ ،والتيسير في القراءات البع ص٥٤،وتحبير التيسير ص ٧٦والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٧/١.

الحركات في شيء إلا مع الصلة وهي قد زالت هذا على الاستعمال المشهور، وأما من لغته من العرب التحريك في الوصل مع حذف الصلة وقد قُرئ بذلك – حكاها ابن مجاهد – فإنّ الرومَ والإشمام وغيرَ ذلك يجوزُ فيها إذ صارت كهاء الإضمار نحو منه وعنه ."

وخالف في هذه المسألة مكيٌّ[١] فأجاز الروم و الإشمام بها على قراءة من ضمها لغير الساكنين واحتج بأن النحاة والقراء لم يفرقوا في الروم والإشمام بين حركتي الإعراب والبناء قال : " ميم الجمع أغفل القراء الكلام عليها والذي يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها الروم والإشمام ، لأنهم يقولون لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام، فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له، للإجماع والذي يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية ، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء منصوصا، فيجب الرجوع إليه إذا صح، قال: وليس ذلك بموجود، ومما يقوى جواز ذلك فيها نصهم على هاء الكناية بالروم والإشمام، فهي مثل الهاء لأنها توصل بحرف بعد حركتها كما توصف الهاء ويحذف ذلك الحرف فى الوقف كما يحذف مع الهاء فهي مثلها فى هذا...".[٢]

فمكي جوز ذلك فيها لثلاثة أوجه: أحدها الدخول في عموم نص القراء على جوازهما في المتحرك، ولم يستثنوا من ذلك ميم الجمع، فالمتمسك بذلك فيها غير خارج عن النص ولا مفارق له، الثاني القياس

(١) الكشف ١٢٨/١،وينظر :شرح الشافية ١٩٤/٤.

(٢) التبصرة في القراءات السبع للغمام أبي محمد مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧هـ ص٤٣١،تحقيق محمد غوث الندوي ،الدار السلفية ،الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

على هاء الإضمار، بل جعل الميم أولى بذلك لعدم خفائها، الثالث إفساد علة من عَلَّلَ منعهما فيها بأنها من حروف الشفتين.(١)

واعترض له أبو عمرو وأغلظ في الرد عليه قائلا:" خالف في ذلك الإجماع وأتى بخطأ من القول لا يغيب عن الأصاغر من منتحلي مذاهب القراء فضلا عن الأكابر. والفرق بين ميم الجمع وهاء الكناية أن الهاء كانت قبل الصلة متحركة بحركة فلما ذهبت صلتها في الوقف وكانت حركتها أصل بنائها عوملت الحركة في الوقف معاملة سائر حركات البناء فاستعملا فيها كما يستعملان فيهن والميم كانت ساكنة قبل الصلة بالواو فلما ذهبت حركتها في الوقف بذهاب الواو وعوملت بالسكون الذي هو أصلها الذي بنيت عليه كما فعل ذلك فيما تحرك في الوصل بحركة لم تكن له في الأصل امتنعا ذلك كما امتنعا في سائر السواكن ."(٢)

كما اعترض له أبو الحسن بن الباذش، قال ابنه أبو جعفر: "قال لي أبي –رضي الله عنه–:"بل مجيز الروم والإشمام في ميم الجميع هو المفارق للنص ؛لأن سيبويه نص على أن ميم الجميع إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت ،ثم أتى بنص الكتاب المتقدم ،ثم قال ،فجمع سيبويه بهذا الكلام حكم الميم وهاء الكناية وانبنى على ذلك جواز الروم والإشمام في الهاء وامتناعه في الميم ،ألا ترى أن من حذف الياء والواو في الوصل سكن الميم أبدا،فإنما يكون بالوقف لجميعهم على الحد الذي استعمله بعضهم في الوصل(٣) .

(١) شرح الشافية ٤/١٩٤.
(٢) شرح الشافية ٤/١٩٤.
(٣) الإقناع١/ ٥٣١

واعتراض ابن الباذش لمكي صحيح ؛فقد شذ مكي في إجازة الروم والإشمام في ميم الجمع ،إذ قاس ذلك على هاء الضمير ،وهو قياس غير صحيح ؛لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف ميم الجمع .[١]

وفي ذلك يقول الرضي :" لم أر أحدا: لا من القراء ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الروم والاشمام في أحد الثلاثة المذكورة بل كلهم منعوهما فيها مطلقا وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والاشمام فيها قول الشاطبي – رحمه الله تعالى – بعد قوله:

-وفى هاء تأنيث وميم الجميع قل وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

وفى الهاء للإضمار قوم أبوهما ومن قبله ضم أو الكسر مثلا

أو اماهما واو وياء وبعضهم يرى لهما في كل حال محللا

فظن أنه أراد بقوله (في كل حال) في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر كما وهم بعض شراح كلامه أيضا وانما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط .[٢]

(١) ينظر النشر في القراءات العشر ١٢٢/٢ ،والتيسير في القراءات البع ص٥٤،وتحبير التيسير ص ٧٦والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٧/١.

(٢) شرح الشافية ٢٧٦/٢،٢٧٧،وينظر: الوافي في شرح الشاطبية ص١٧٧

المبحث الثاني : تعليلاته

المسألة الأولى

علة منع إعمال اسم الفاعل مصغرا أو موصوفا

اشترط البصريون في عمل اسم الفاعل ألا يكون مصغرا أو موصوفا ، وذلك لأن اسم الفاعل إذا صغر ضعف جانب الفعل فيه واقترب من الاسم ، وزال شبهه بالفعل المضارع الذي هو العلة في العمل .

قال سيبويه:" واعلم أنك لا تحق الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ألا ترى أن قبيح :هو ضويربٌ زيدا وهو ضويربُ زيدِ إذا أردت بضارب زيدِ التنوين وإن كان ضاربُ زيد لما مضى فتصغير جيد."(١)

فالتصغير والوصف من خصائص الأسماء وليست من خصائص الأفعال، فلو كان التصغير من خصائص الأفعال لاشترط البصريون في إعمال اس الفاعل أن يكون مصغرا ولأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل.(٢)

فقد اشترطوا عدم إعماله مصغرا أو موصوفا ،فلا نقول :هذا ضاربٌ عاقل ٌزيدا ،وإنما استوى التصغير مع الصفة في منع العمل ؛لأن التصغير في الاسم بمنزلة وصفه بالصغر ويجوز أن يوصف اسم الفاعل بعد العمل.(٣) وتابعهم الفراء

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٠.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٣.

(٣) الملخص ١/٢٩٥.

وأما الكوفيون فقد أجازوا إعماله مصغرا وموصوفا وتابعهم بعض البصريين[١] ،وقد ساق الكسائي الشواهد على ذلك ومنها قول بعضهم : "أظني مرتحِلاً وسُويرًا فرسخًا "حيث إن "سويرا" تصغير سائر وهو اسم فاعل وقد نصب "فرسخا "فدل ذلك على إعمال اسم الفاعل مصغرا[٢].

قال ابن الناظم:" ولو صغر اسم الفاعل أو نعت بطل عمله إلا عند الكسائي ،فإنه أجاز إعمال المصغر وإعمال المنعوت...وأجاز :"انا زيدا ضاربُ أيّ ضارب."[٣]

كما استشهد الكسائي على إعمال اسم الفاعل مصغرا بقول الشاعر[٤]:

فَمَا طَعْم راحٍ في الزُّجاجِ مُدَامةٍ تَرَقْرَقَ في الأيْدِي كُمَيْتٍ عصيرُها

و"كميت" وصف لم يستعمل إلا مصغرا، و"عصير" مرفوع به .

قال العيني :"وهذا مذهب المتأخرين من المغاربة حيث قالوا :الوصف الذي لا يستعمل إلا مصغرا ولا يحفظ له مكبر جاز إعماله وأنشدوا هذا".[٥]

واحتج أيضا لإعمال الموصوف بقول الشاعر[٦]:

---

(١) همع الهوامع ٣/٣٥٣.

(٢) في علم النحو ٢/٢٦.

(٣) شرح ابن الناظم ص٦٠٣.

(٤) من الطويل لمضرس بن ربعي، والاستشهاد فيه في قوله "كميت"حيث رفع "كميت عصيرها" فإن قوله "كميت" وصف لم يستعمل إلا مصغرا، وقد عمل في قوله" "عصيرها" حيث رفعها، ينظر: الدرر ٢/٣١٥،والمقاصد ٣/٤٢،وشرح الأشموني ٢/٣٣٠،والهمع ٣/٥٥.

(٥)المقاصد النحوية ٣/٤٢.

(٦) من الطويل لبشر بن أبي حازم، خطباء أي بينة الخطب ،ينظر :شرح ابن الناظم ص ٣٠٦، والمقاصد النحوية ٣/٣٩،،شر الأشموني ٢/٣٤١.

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمى في الخَليطِ المُزايل

و"فرخين" مفعول به منصوب والناصب اسم الفاعل "فاقد" وهو وصوف وصفته "خطباء".

وقد قاس أبو جعفر النحاس المصغر على جمع التكسير فإذا كان اسم الفاعل يعمل إذا كان جمع تكسير فأحرى به أن يعمل مصغرا لأن التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ولم يوجد التكسير فيها.(١)

وقد اختار ابن الباذش مذهب البصريين في منع إعماله مصغرا أو موصوفا وذكر أن علة المنع كون التصغير وصفا في المعنى فمنعوه في العمل كما منعوا إعماله موصوفا .

قال الشيخ خالد :"والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا إعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا إعماله موصوفا قاله أبو الحسن بن الباذش.(٢)

وهو الصحيح لأنه لم يحفظ من كلامهم ولأنه بسبب التصغير نرى شبهه بالأسماء ووجد فيه خاصة من خواص الأسماء أبعدت شبهه بالمضارع بتغيير البنية(٣)،قال الرضي:" إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه."(٤)

وابن الباذش في ذكر هذه العلة متابع للفارسي ،إذ قال : تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر ،فقولنا :"جحير" كقولنا :"جحر صغير ،ويدل على ذلك

(١) الملخص ٢٩٥/١.
(٢) التصريح ٥٨٦/٢.
(٣) الملخص ٢٩٥/١.
(٤) شرح الشافية ٢٩٢/١.

أن من أعمل اسم الفاعل نحو :"هذا ضارب زيدا" إذا صغر فقال :"ضويرب" لم يستحسن إعماله في المفعول به كما لا يستحسن إذا وصفه فقال :هذا ضارب ظريف زيدا ."[١]

فالواضح من هذا النص أن الوصفية علة للمنع عند الفارسي.

وقال أيضا معلقا على البيت السابق:" لا يكون "فرخين" منصوبا إلا بمضمر دل عليه "فاقد" ،ولا يكون منصوبا بفاقد لأمرين ،أحدهما أنك قد وصفتها بخطباء واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل ،والآخر أن "فاقد" غير جار على الفعل إذ لو جاريا عليه لقيل: "فاقدة" ،فل على أنه بمعنى النسب ،نحو : امراة طالق فلا يعمل حينئذ عمل فعله."[٢]

وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته قال: باب التصغير معدول به عن الوصف، و قال: إنهم استغنوا بياء و تغيير كلمة عن وصف المسمّى بالصغر بعد ذكر اسمه، ألا ترى أن ما لا يوصف لا يجوز تصغيره، فدلّ ذلك على أن التصغير معدول به عن الوصف.

و قال الأندلسي: الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار.[٣]

(١) -التكملة ص ١٩٦.
(٢) -المقاصد النحوية ٣/٤٠.
(٣) -الأشباه والنظائر ١ /٣٩.

المسألة الثانية

علة إمالة الفتحة قبل الهاء المبدلة من تاء التأنيث في الوقف

من فوائد الإمالة تناسب الأصوات، وصيرورتها من نمط واحد، وبيان ذلك أنك إذا قلت: "عائد" كان لفظك بالفتحة تصعدًا، واستعلاء، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارًا وتسفلا، فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف قرب من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات من نمط واحد.(١)

ويجوز إمالة الفتحة قبل الهاء المبدلة من تاء التأنيث في الوقف ؛ لشبهها بالألف ،قال سيبويه :"سمعت العرب يقولون :ضربت ضربة وأخذت أخذة ،شبه الهاء بالألف ،فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف."(٢)

وقول سيبويه إنما أميلت الهاء تشبيها لها بالألف مراده ألف التأنيث خاصة لا الألف المنقلبة عن الياء ووجه الشبه بين هذه الهاء ، وألف التأنيث أنهما زائدتان ، وأنهما للتأنيث ، وأنهما ساكنتان ، وأنهما مفتوح ما قبلهما ، وأنهما من مخرج واحد عند الأكثرين ، أو قريبا المخرج على ما قررنا ، وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبين بغيره ، كما بينوا ألف الندبة في الوقف بالهاء بعده في نحو : وازيداه.

وذكر السيرافي أن إمالة ما قبل الهاء لغة فاشية في البصرة والكوفة والموصل وما قرب منهن.(٣)

---

(١) التصريح ٢/٦٣٩.
(٢) الكتاب ٤/١٤٠،وينظر :الهمع ٣/٣٨٣.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ص٣٤٩،وشرح الشافية ٣/٢٤.

ووضح العكبري وجه الشبه بين الهاء والألف قائلا: "لأنها تشبه ألف التأنيث في حصول التأنيث بها وخفائها وانقلابها."(١)

فإذا كانت الهاء للسكت وليست مبدلة فمذهب الجمهور منع الإمالة ، بينما ذهب ثعلب وأبو بكر بن الأنباري(٢) إلى جواز الإمالة وبه قرأ الكسائي.

ونقل ابن الباذش عن أبيه أن العلة لإمالة هاء الوقف الشبه الذي بينها وبين هاء التأنيث.(٣)

وتبعه الشيخ خالد الأزهري في ذكر هذه العلة قال:" وعن الكسائي إمالة الفتحة قبل هاء السكت أيضا لشبهها بهاء التأنيث في الوقف والخط نحو :"كتابيه" والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الأنباري ،فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وكذا لا تمال هاء السكت نحو: {كِتَابِيَهْ}؛ لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنما أتي بها بيانا للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي اجتلبت لأجلها، قال الداني في كتاب الإمالة: والنص عن الكسائي والسماع من العرب إنما ورد في هاء التأنيث خاصة، قال: وقد بلغني أن قوما من أهل الأداء منهم أبو مزاحم الخاقاني(٤) كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث في

(١) اللباب ٤٥٧/٢،وشرح الأشموني ٢٢٣/٤،والتصريح ٦٥٢/٢

(٢) المساعد ٢٩٦/٤.

(٣) الإقناع ٣٢٠/١، والارتشاف ٥٣٣/٢ وأوضح المسالك ٣٦٠/٤، والمساعد ٣٩٦/٤، والمقاصد الشافية ٩٠/٥، والهمع ٣٨٣/٣.

(٤) هو موسى بن عبيد الله بن يحيي بن خاقان أبو مزاحم ابغداي ،توفي سنة ٣٢٥هـ، ينظر: غاية النهاية ٣٢٠/٢.

الإمالة، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول، وهو خطأ بين، والله أعلم.(١)

وانتصر أبو عمرو الداني لقراءة الكسائي بإمالة ما قبل هاء التأنيث عند الوقف ،ونقل أنها لغة للعرب مشهورة مستعملة . (٢)

ورجح العلماء مذهب الجمهور ، قال ابن الباذش عن مذهب ثعلب وابن الأنباري :"وهذا عندي شاذ مثل "طلبنا" في الشذوذ "(٣)

يريد شذوذ إمالة الألف المشبه بالألف المشبه بألف منقلبة ،وقال أبو حيان وابن هشام :"والصحيح المنع."(٤)

فثعلب وأبو بكر بن الأنباري قاسا على المسموع الثابت في القراءة بينما يرى الجمهور أن الإمالة لأجل هاء التأنيث من الأسباب الشاذة ،وقد نص على ذلك ابن الباذش (٥) ،وذكر ابن الجزري أنها لغة لأهل الكوفة لازالت فيهم إلى الآن ،يريد إلى زمنه ،ومن شرط المقيس عليه ألا يكون شاذا .(٦)

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص٣٠٢.

(٢) ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية لعبد الفتاح إسماعيل شلبي ص٢٩٩.

(٣) التصريح ٦٥٢/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٥٣٣/٢،وأوضح المسالك ٣٦٠/٤.

(٥) الإقناع ٣١٤/١

(٦) ينظر: النشر ٨٢/٢ومنهج الكوفيين ٥٣٦/٢،٥٣٥.

المبحث الثالث : انفراداته

المسألة الأولى : "آصال" جمع "أصيل"

إذا كان الاسم الرباعي الذي قبل آخره مد مؤنثا بغير علامة جمع على "أفعل"، وإن كان مذكرا جمع على "أفعلة" نحو :طعام وأطعمة وعمود وأعمدة ،ولا يجمع على "أفعال" إلا شذوذا سواء أكان مؤنثا أم مذكرا، ومن ذلك يمين وأيمان ،قال سيبويه :"وقالوا يمين وأيمن ؛لأنها مؤنثة ،وقالوا :أيمان ،فكسروها على "أفعال" كما كسروها على "أفعل" إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف".(١)

قال ابن عصفور :"...وقد جاء في القليل على أفعال ،قالوا يمين وأيمان شاذ لا يقاس عليه."(٢)

وقد اختلف العلماء في كلمة "الآصال" ،فذهب الفراء والزجاج ومكي وأبو البركات الأنباري إلى أنها جمع لـ"أصل" و"أصل" جمع لأصيل ،فهي جمع الجمع .(٣) واختاره أبو حيان قال:" وَهَذَا أحسن من أَن يَجْعَل جمع جمع جمع .

وذهب الأخفش إلى أنها جمع لأصيل وهو العشي ،ومن ثم قال :"وأما الآصال فواحدها "أصيل" مثل الأشرار واحدها الشرير والأيمان واحدتها اليمين ."(٤)

---

(١) الكتاب ٦٠٧/٣.

(٢) شرح الجمل ٥٣١/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٢/٢،وإعراب القرآن للنحاس ١٧٣/٢،ومشكل إعراب القرآن ٣٠٨/١، والبيان ٣٨٢/١.

(٤) معاني القرآن ٣٤٤/١.

وذهب الزجاجي إلى أن «أصائل» جمع جمع الجمع فأصائل جمع آصال، وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل ومثله بأصائل وَهِي العشايا فَإِنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كَمَا تَقول رغيف ورغف ثمَّ تشبه أصلا الْجمع بعنق فتجمعه على آصال كما تجمع عنقًا على أَعْنَاق ثمَّ تشبه أصالا بإعصار لموافقته فِي الزيادة وعدد الحروف فتجمعه على أصائل وَكَانَ قِيَاسه أصائيل لأجل الألف كأعاصير[١] ،وتبعه ابن الشجري [٢]، واختاره ابن عصفور.[٣]

ورده ابن الخشاب، وقال: إذا كان ما بابه الجمع قد أضل الاستعمال بجمعه نحو: حرض وسرج وباب فتح إلا أن يقيسه قائس، فما ظنك بجمع الجمع الذي قد حظر القياس عليه، ووقف على السمع فقط، وبهذا تنطق كتبهم نص عليه سيبويه، والجرمي، والفراء وغيرهم .

كما أنكره السهيلي بقوله :"لا أعرف أحدا قال كجمع جمع الجمع غير الزجاجي[٤] وابن عزير[٥]."

وحكم السهيلي على قولهم جمع جمع الجمع بأنه خطأ بين من وجوه منها:

---

(١) همع الهوامع٣/٣٧٤.

(٢) ينظر :آمالي ابن الشجري ١/٣٨١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣/١٤٢.

(٤) الجمل ص ٣٨٢.

(٥) هو ابو بكر محمد بن عزيز السجستاني المتوفي سنة ٣٣٠،ينظر :بغية الوعاة ١/١٧١ن وينظر : غريب القرآن لابن عزيز تصحيح الشيخ مصطفى عناني ص١٨،مطبعة حجازي القاهرة ١٣٥٥.

١- أن جمع جمع الجمع لم يوجد قط في الكلام العربي فيكون هذا نظيره.
٢- أن القياس يكمن في أن العرب لا يجمعون الجمع الذي ليس لأدنى العدد، فأحرى بهم ألا يجمعوا جمع جمع الجمع.
٣- أن الهمزة فاء الكلمة في "أصيل" وأُصل وأصائل ،فأصائل بوز فعائل لا أفاعل ،فالهمزة ليست زائدة كالتي في أقاويل ، ولو كانت كذلك لكانت الصاد فاء الفعل ،وإنما هي عينه كما في أصيل وأصل.

فلو كانت أصائل جمع آصال مثل أقوال وأقاويل لاجتمعت همزتان همزة الجمع مع همزة الأصل فكان يقال : أواصيل بتسهيل الهمزة الثانية لا أصائل.(١)

وقول السهيلي أن جمع جمع الجمع لم يوجد قط فيه تجوز ،فقد ذكره الأخفش في "تُجُر" بضم التاء والجيم إنه جمع "تِجار" ككتب وكتاب ،وتجار جمع تجر كصحاب وصحب ،و"تَجر" بالفتح والسكون أحد جموع تاجر.(٢)

وذكر ابن الباذش(٣): أن «آصالاً» جمع أصيل كيمين وأيمان وأن "أصائل» جمع أصيلة كسفينة وسفائن، فليس من باب جمع جمع الجمع، ولا من باب جمع الجمع.

قال السيوطي :"وَذكر أَبُو الْحسن بن الباذش أَن النَّحْوِيين على أَن آصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وَأَن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن"(٤)

---

(١) ينظر: الروض الأنف ٢٨/٣.
(٢) ينظر: شرح بانت سعاد لابن هشام ص٣٣ ،مطبعة محمد مصطفى الحلبي القاهرة ،واللسان مادة "تجر" ،وأمالي ابن الشجري ٣٨٠/١،وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٢/٤.
(٣) همع الهوامع ٣٧٤/٣.
(٤) -توضيح المقاصد ١٤١٦/٣ وهمع الهوامع٣٣٦/٣.

وذكر ابن عصفور والسيوطي أن يَعْقُوب حكى أصيله فِي معنى أصيل فعلى هَذَا لَا يكون أصائل من بَاب جمع الْجمع وَلَا من بَاب جمع جمع الْجمع ثم قَالَ :وَهَذَا أولى من تكلّف لَا يضْطَر إِلَيْهِ .(١)

والأولى أن يكون "آصال" جمعا لأصيل كما ذكر ابن الباذش لا جمعا لجمعه الذي هو "أصل" ،فإن جمع فعيل على أفعال جاءت منه حروف صالحة العدة ،منها يمين ويتيم وشريف ونجيب ،وأما من قال من العلماء أن "فعيلا" لا يجمع على "أفعال" فرأيه غير سديد ؛لأن جمهور الصرفيين على أن فعيلا قد يجمع على أفعال شذوذا. (٢)

(١) ينظر :شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٣،والهمع ٣٣٦/٣.

(٢) شرح ابن الناظم ص٣٧٤.

المسألة الثانية : جواز الروم في المتحرك بحركة عارضة

ذكر القراء أن الوقف بالروم ممتنع في الحركة العارضة (غير الأصليَّة) فيوقف عليها بالسُّكونِ فقط ، نحو :{قُلِ اللَّهُمَّ}[١] ،يُوقَف عليها: {قُلْ }وقوله تعالى :{وَإِذِ ابْتَلَى }[٢] : يُوقَف عليها: {وَإِذْ}،وقوله:{حِينَئِذٍ }[٣]: يُوقَف عليها: {حِينَئِذْ }

وهذا مبني على قول أكثر النحويين من أن الذال كسرت لالتقاء الساكنين، وسمي بعارض الشكل لأن الساكن الصحيح تحرك بحركة عارضة عند وصله بما بعده للتخلص من التقاء الساكنين.

ووجه امتناع الروم والإشمام في الحركة العارضة عموما هو أن ما وجدت فيه أصله السكون ووجود هذه الحركة كان لأجل التخلص من التقاء الساكنين فإذا وقف على الحرف المحرك بها زالت العلة التي من أجلها جيء بها ورجع إلى الأصل وهو السكون. وما كان أصله السكون لا يدخله روم ولا إشمام كما هو مقرر .[٤]

قال مكي:" فإن وقفت على يومئذ وحينئذ وقفت بالإسكان ؛لأن الذي من أجله تحركت الذال ،وهو التنوين قد سقط في الوقف وانفصل مما قبله ، فجعت الذال إلى أصلها وهو السكون فلم يجب فيه روم."[٥]

---

(١) ال عمران:٢٦.
(٢) البقرة :١٢٤
(٣) الواقعة:٨٤.
(٤) هداية القارى إلى تجويد كلام الباري ص١٤٩.
(٥) الكشف ١٢٥/١.

والأخفش يخالف ويقول: إنما حركت للجر؛ لأنها مضاف إليها ما قبلها، فهي مخفوضة بالإضافة، وهي عنده معربة لذهاب الجملة التي بعدها؛ لأنها إنما بنيت عنده لافتقارها إلى الجملة، فلما زالت الجملة عادت إلى الإعراب، فعلى قوله يجوز الروم وقفاً؛ لأنها حركة إعراب، لكن قوله في ذلك مرجوح حسب ما هو مسطر في كتب العربية."

وذهب أبو الحسن بن الباذش إلى جواز ذلك في يومئذ وحينئذ ، قال : " لأن الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك وإن كان أصلها –إذا لم يدخلها التنوين عوضا– السكون وكأنها مع التنوين في حكم ما بني على الكسر وحركات البناء تشم وترام كحركات الإعراب[١] قال ابن الباذش:"وقال لي أبي –رضي الله عنه: لا يمتنع الروم في} يَوْمَئِذٍ {وبابه؛ لأن الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال، فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك، وإن كان أصلها –إذا لم يدخلها التنوين عوضا– السكون، وكأنها مع التنوين في حكم ما بني على الكسر، وحركات البناء تشم وترام كحركات الإعراب.[٢]

وهذا القول الذي نقله ابن الباذش عن أبيه ونسبه إليه الشاطبي قول منفرد خالف فيه كل العلماء بلا استثناء، فهو في حكم الشاذ ، لم يقل به أحد مطلقا لا من علماء اللغة ، ولا علماء القراءات .

(١) المقاصد الشافية ٩/٤٥.
(٢) الإقناع ١/٥٢٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين ،**أما بعد**

فقد انتهيت – بعون الله – من هذا البحث، وقد قمت فيه بجمع آراء أبي الحسن بن الباذش الصرفية، وتوصلت إلى بعض النتائج ومنها:

-على الرغم من الاضطراب السياسي والتدهور في أوضاع بلاد الأندلس كانت هناك نهضة في الحياة العلمية ، فقد برز كثير من العلماء في شتى مجالات العلم ، كان منهم ابن الباذش رحمه الله.

- يعد ابن الباذش إماما من أئمة النحو والصرف الكبار ،استفاد من الكم الهائل من علم المتقدمين ،وكان له أثره الذي لا ينكر في المتأخرين.

- كان لـ(ابن الباذش) موقف من آراء الصرفيين، فهو إما مؤيد أو مرجح أو راد لآراء العلماء فقد كان متابعا مقتفيا لغيره من العلماء، مما يدل على أثر من سبقه في بعض آرائه، وفي ردوده كان متصفا بأخلاق العلماء فجاءت ألفاظ ردوده في غير حدة ولا تعنيف ،كما أنه اجتهد في بعض الآراء ،مما يدل على أنه عالم له شخصيته العلمية المتميزة.

- من الصعب تحديد منهجه الصرفي من خلال ما تقدم من آرائه القليلة وبالقدر الذي أسعفت به المصادر إلا أنه يمكن القول بأنه كان يحفظ لسيبويه مكانة عالية، يحترم رأيه ويثق في روايته، وهو دائم الرجوع إلى الكتاب والاستقاء منه سواء بالمعنى أو بالنقل حرفياً، يهتدي بآرائه، كما كان يحرص في تناوله لرأي يخالفه على تقصيه تقصيا دقيقا.

- عناية النحويين بآرائه أمثال أبي حيان والشاطبي والسيوطي والشيخ خالد وغيرهم دليل على قوة تأثير ابن الباذش فيهم ،وقد لقيت هذه الآراء قبولا عندهم ، مما جعله يحتل مكانة بارزة عند هؤلاء العلماء.

والله أسأل العون والسداد ،إنه ولى ذلك والقادر عليه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل وصحبه وسلم

فهرس المراجع

١) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي ،لابي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥هـ، تحقيق محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية.

٢) الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب (المتوفى: ٧٧٦هـ)،دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، ٤٢٤ هـ

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)تحقيق رجب عثمان محمد ،مراجعة رمضان عب التواب ،مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان.

٥) الأصول لابن السراج –تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة –٩٨٨ ١م.

٦) إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)،وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٧) الأعلام لخير الدين الزركلي ،دار العلم للملايين ،الطبعة الخامسة عشرة،مايو٢٠٠٢م.

٨) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)،تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ،دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٩) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري بن الباذش المتوفى سنة ٥٤٠هـ، تحقيق د.عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ،دار الفكر بدمشق .

١٠)آمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٥٤٢هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١١)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٢)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١-هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.

١٣)البحر المحيط لأبي حيان ت(٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ،الطبعة: ١٤٢٠ هـ

١٤)بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي ت(٥٩٩هـ)تحقيق :إبراهيم الإبياري ،دار الكتاب المصري ،القاهرة ،الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٥)البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري،تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

١٦)التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والاندلس في عصر المرابطين ،حمدي عبد المنعم محمد حسين ،دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧م.

١٧)التبصرة والتذكرة لأبي محمد بن عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار الفكر بدمشق.

١٨)تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري(٨٣٣هـ)، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة ،دار الفرقان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٩)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق د حسن هنداوي ،دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢٠)ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزامي المتوفى سنة ٦١٧هـ،إعداد عادل محسن سالم العميري ،جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٩هـ-١٩٩٨م.

٢١)التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ت(٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمي ،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠٠م.

٢٢)التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ).

٢٣)تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقي إبراهيم الإبياري ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

٢٤)توضيح المقاصد توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩هـ) تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ،الطبعة الأولى -٤٢٢هـ-٢٠٠-م،دار الفكر العربي.

٢٥)التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني المتوفي سنة ٤٤٤هـ ،عني بتصحيحه أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، و

٢٦)جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة - الكويت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

٢٧)حروف المعاني للزجاجي "حققه د على توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة ،
٢٨)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ،دار القلم دمشق.
٢٩)دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة ،دار الحديث – القاهرة.
٣٠)دولة الإسلام في الأندلس لمحمد عبد الله عنان ،مكتبة الخانجي – القاهرة ،الطبعة الرابعة(١٩٩٧م).
٣١)الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة
٣٢)الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى:٥٨١هـ) تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٣)سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق د.حسن هنداوي.
٣٤) شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب – بيروت.
٣٥)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٦)شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، الطبعة الأولى .

٣٧)شرح الرضي على الكافية ،تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس –بنغازي ،الطبعة الثانية ٩٩٦م.

٣٨)شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ،دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٣٩)شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ،تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب ،الطبعة الأولى ١٤٩٣–١٩٧٣م.

٤٠)شرح بانت سعاد لابن هشام ،مطبعة محمد مصطفى الحلبي القاهرة

٤١)شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذى (٦٨٦هـ)– تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد –دار الكتب العلمية بيروت– لبنان –١٤٠٢هـ –١٩٨٢ .

٤٢)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ،تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ،دار العلم للملايين ،الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ– ١٩٥٦م.

٤٣)الصلة لابن بشكوال ،تحقيق إبراهيم الأبياري ،دار الكتاب المصري ،الطبعة الأولى ٤ ٠– ٩٨٩م.

٤٤)غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ /٤٦٠، عني به برجستراسر، دار الكتب العلمية.

٤٥)غريب القرآن لابن عزيز تصحيح الشيخ مصطفى عناني ص ٨،مطبعة حجازي القاهرة ٣٥٥.

٤٦)الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق: عبد السلام محمد هارون–مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٤٧)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ،تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ،مكتبة العبيكان ،الطبعة الأولى١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٨)الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محم مكي بن أبي طالب القيسي ،تحقيق د.محي الدين رمضان ،مؤسسة الرسالة.

٤٩)اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)،٢٦٣/٢،تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٥٠)لسان العرب لابن منظور ،حققه عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف.

٥١)ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج(٣١١هـ)، تحقيق : هدى محمود قراعة، القاهرة ١٢٩١هـ-١٩٧١م.

٥٢)المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري لأبي زكريا يحيي بن محم الشاوي الجزائري المتوفى سنة ١٠٩٦هـ تحقيق:محمد عثمان،الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ، دار الكتب العلمية.

٥٣)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ،القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٤)المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لعلي بن إسماعيل بن سيدة المتوفي سنة ٤٥٨هـ ،تحقيق عبد الستار أحمد فراج ،الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٥٥)مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار لأبي عمرو الداني ،تحقيق أحمد محمد عبد السميع الشافعي ،دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.

٥٦)المسائل المنثورة لأبى على الفارسى تحقيق د/شريف عبد الكريم النجار- دار عمار للنشر الطبعة الأولى -١٤٢٤هـ٢٠٠٤م

٥٧)مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ،مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

٥٨)معاني القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفرآء (٢٠٧هـ)، تحقيق/ محمد على النجار -أحمد يوسف نجاتى ،الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٥٩)المفتاح في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب القرطبي المتوفى ٤٦ هـ.

٦٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠هـ)تحقيق د عبد المجيد قطامش ،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-ـ٢٠٠٧م.

٦١)المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ،تحقيق:محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية .

٦٢)المقتصد في شرح التكملة تحقيق أحمد بن عبد اللهـ بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـ.

٦٣)المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٤)الملخص في ضبط قوانين العربية لأبي الحسين القرشي الإشبيلي السبتي (٥٩٩هـ)، تحقيق علي الحكيمي .

٦٥)الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ،تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٦٦)منهج الكوفيين في الصرف لمؤمن بن صبري غنام، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

٦٧)موسوعة التاريخ الإسلامى ، د.أحمد شلبى ــ مكتبة النهضة ، ٩٨٤م.،

٦٨)النشر في القراءات العشر لابن الجزري ،تحقيق علي محمد الضباع ،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٦٩)نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق :د إحسان عباس ،دار صادر –بيروت.

٧٠)هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ،الجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة.

٧١)هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١

٧٢)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٧٣)الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ ،مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١.	ملخص البحث	٨٦٠٧
٢.	Abstract	٨٦٠٨
٣.	المقدمة	٨٦٠٩
٤.	تمهيد	٨٦١٢
٥.	المبحث الأول: اختياراته	٨٦١٦
٦.	المبحث الثاني: تعليلاته	٨٦٤٤
٧.	المبحث الثالث: انفراداته	٨٦٥١
٨.	الخاتمة	٨٦٥٧
٩.	فهرس المراجع	٨٦٥٨
١٠.	فهرس الموضوعات	٨٦٦٦